



المالية العامة في اليمن تتعرض لضغوط شديدة

أكد البنك الدولي أن المالية العامة في اليمن تتعرض لضغوط شديدة، وتوسع عجزها من نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 ليصل إلى 11,4% عام 2015م. وأشار في تقرير "المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ربيع 2016" إلى "توقف التمويل الأجنبي للموازنة إلى حد كبير بسبب قيام الكثير من شركاء التنمية بتعليق مشاركتهم. وحينما أمكن، انتقل الشركاء، إلى عمليات الطوارئ والإغاثة". وتراجعت حصيلة الضرائب من القطاعات غير النفطية بنحو 25% مقارنة بعام 2014م.

البنك الدولي:

5%

اتساع العجز من عام 2014م إلى 11,4% عام 2015م

أصيب النسيج الاقتصادي والاجتماعي في اليمن بالشلل بعد عام من الصراع



25%

نسبة تراجع حصيلة الضرائب والاحتياطي الخارجي أقل من مليار دولار

30%

معدل التضخم السنوي ويتوقع زيادته

زاد بنسبة 35% منذ بداية الصراع، ويفتقر 19,3 مليون يمني إلى مياه الشرب المأمونة أو خدمات الصرف الصحي، ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدى ذلك إلى حدوث زيادة حادة في معدلات سوء التغذية والأعباء المرضية حيث أصبح الناس، لاسيما الصغار، عرضة للإصابة بالإسهال والكوليرا بسبب اضطرابهم إلى الاعتماد على استخدام المياه من مصادر غير محمية. ورأى التقرير أن الاتفاق الاقتصادي والاجتماعي لليمن في عام 2016 وما بعده ستعتمد اعتماداً شديداً على تحقيق تحسينات سريعة على الصعيدين السياسي والأمني كي يتسنى إعادة بناء الاقتصاد.

وأكد: "يلزم تقديم مساعدات الإغاثة والمساعدات الإنسانية الأساسية إلى الكثيرين ممن يعانون من الصراع في المدى القصير. وحتى في فترة ما بعد الصراع، ستعتمد البلاد أكثر من أي وقت مضى على المساعدات الخارجية ومساندة المانحين للتغاضي من آثار هذا الصراع وإعادة بناء الثقة، بما في ذلك الثقة في مؤسساتها"، معتبراً أن استعادة السلام والاستقرار السياسي تعدّ أمراً بالغ الأهمية للبدء في إعادة الإعمار والتصدّي لتحديات الحكومة والتحديات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية عميقة الجذور في البلاد.

توقّعت صادرات النفط والغاز. كما انكسرت الواردات، باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية. وبلغ معدّل التضخم السنوي حوالي 30% عام 2015 ويتوقع زيادته بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة. وقال التقرير إن هناك أزمة إنسانية مفرّقة تتكشف أبعادها في مواجهة الصراع والحرب، وزاد: "كانت المؤشرات الاجتماعية ضعيفة بالفعل قبل أزمة عام 2015م فاليمن به أعلى معدّل لانتشار الفقر في الشرق الأوسط، إذ يعيش نحو 37,3% من السكان تحت خط الفقر البالغ دولارين (تعادل القوة الشرائية في 2005) للفرد في اليوم، كما أن الفقر أكثر استمرارية واستمراراً في المناطق الريفية. واليمن به أيضاً أحد أعلى معدلات سوء التغذية في العالم إذ يعاني نحو 60% من الأطفال دون الخامسة من سوء تغذية مزمن، و35% في المئة من نقص الوزن، و13% المنة من سوء تغذية حاد في عام 2012".

وحتى نهاية عام 2015، تم تقدير أعداد المشرّدين داخلياً في اليمن بنحو 2,5 مليون شخص. ويعاني الفقراء، بالقدر الأكبر إذ أن هناك 21,2 مليون يمني أو حوالي 82% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة، ويواجه 14,4 مليون يمني نقصاً مزمناً في الأمن الغذائي وهو ما

- عطل الأنشطة الاقتصادية ودمّر البنية التحتية
- أوقف التمويل الأجنبي للموازنة
- توقف الاستثمار العام كلياً
- تخفيض جميع العلاوات على الأجور
- عقد السياسة الخاصة بالنقد وأسعار الصرف
- توقف تصدير النفط والغاز
- ازدياد الضغوط على احتياطات البنك المركزي

الناتج المحلي في عام 2015 بنسبة 28% تقريباً". كما أدى الصراع المتصاعد إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع. ومنذ الربع الثاني من عام 2015،

وأضطرت الحكومة إلى تأجيل أو تعليق الكثير من التزامات الإنفاق العام، فيما أوفت بالتزامات دفع الأجور والفائدة، وتم خفض جميع العلاوات على الأجور. كما توقف الاستثمار العام كلية.

وذكر التقرير أن الصراع المتصاعد منذ مارس 2015 أدى إلى تعقيد السياسة الخاصة بالنقد وأسعار الصرف، وأدت خسائر عام 2015 في التمويل الأجنبي، وخاصة في صادرات النفط والغاز، إلى زيادة الضغوط على احتياطات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي، مما حدّ تدريجياً من الخيّر المتاح لتمويل الواردات مع الحفاظ على سعر صرف ثابت.

وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار في أواخر عام 2015 "شهران من الواردات"، وبالتالي، توقف البنك المركزي في فبراير الماضي عن مساندة الواردات بسعر الصرف الرسمي فيما عدا القمح والأرز.

كما أدى اعتماد الحكومة على تمويل البنك المركزي لعجز المالية العامة إلى زيادة رصيد الدين المحلي بنحو 18% من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى نحو 53%.

وجاء في تقرير البنك الدولي: "أصيب النسيج الاقتصادي والاجتماعي في اليمن بالشلل بعد عام من الصراع. فقد انكسرت الاقتصاد انكماشاً حاداً، وتشير التقارير الرسمية إلى انكماش إجمالي

الاقتصاد الوطني عاجز عن إيجاد وظائف جديدة للشباب

- الهجرة خيار اضطراري أمام الشباب اليمني
- 14% من السكان في قوة العمل عاطلون
- فتاة من كل 40 يمكن أن تحصل على عمل
- 55% من قوة العمل باليمن لم تكمل مرحلة التعليم الإلزامي
- معدل بطالة الشباب سيرتفع ضعفين

70% من الحالات ساهمت هذه التحولات بما يزيد على 50% من دخل الأسرة المحوّل إليها. وخلص إلى أن المهاجرين العائدين الذين شاركوا في المسح يمثلون جانب العرض غير المحدود وغير المؤهل للمعاملة المستعدة لمغادرة اليمن الذي يتّصف بغياب فرص العمل فيه، وهؤلاء استجابوا للطلب على العمالة في سوق العمل في المملكة مستفيدين من معرفتهم الشخصية ومعرفة أسرهم بعملية الهجرة وما يكتنفها من خطوات.

وفي مارس 2013م صادقت السعودية على برنامج النطاقات الرامي إلى زيادة فرص العمل للمواطنين السعوديين، واتّخذت قراراً يقضي بعدم التساهل مع المهاجرين غير الشرعيين بعد الآن. وكنتيجة لذلك تم ترحيل مئات الآلاف من العمال غير الشرعيين وبصورة قسرية، وكانت اليمن البلد المجاور للسعودية أكثر البلدان تضرراً من هذا القرار، إذ عاد إلى اليمن ما يقرب من 600 ألف مواطن يمني عادوا بصورة رئيسية عبر منفذ الطوال الحدودي.

وقال المسح: "إن اليمن دخلت فعلاً حالة من التدهور عندما وجد اقتصادها الضعيف أمامه تحدي التعامل مع مهمة مستحيلة لإيجاد فرص عمل كافية للتأقلم مع الزيادة المفاجئة في عرض العمل الناجم عن التحول الديموغرافي، وقد بدا جلياً حينها أن ترحيل مثل هذا العدد الكبير من المهاجرين كان من شأنه أن يترك أثراً حاداً على الوضع الاقتصادي في اليمن والذي اعتمد اعتماداً كبيراً على تحويلات المغتربين".



في خصائص المهاجرين اليمنيين الذين عادوا من السعودية، والظروف المحيطة بهجرتهم، والخبرة التي يمتلكونها أثناء الهجرة، وما هي فرص العمل المحتملة في الوطن، ومن ثم المساعدة في وضع حزمة من سياسات التوظيف والهجرة القائمة على الأدلة في اليمن".

وبلغ إجمالي الأسر التي تمّت مقابلتها 2414 أسرة موزعة على أربع محافظات هي تعز وحجة والحديدة والمحويت وهي المحافظات الأكثر التي استقبلت أفراد العمالة.

وتوصل المسح إلى أن جميع المهاجرين تقريباً أرسلوا تحويلات إلى الوطن. وفيما يزيد على ثلثي الحالات ازداد مبلغ التحويل عن نصف أجورهم، وفي

على 30%".

واعتبر أن "جوانب القصور والضعف في التعليم هي ناتج لغياب رؤية واحدة وشاملة لتطوير قطاعات التعليم والتدريب ومهارات العمل في اليمن. وتظل فجوة أوقصور المهارات أكبر مشكلة يشكو منها أرباب العمل في اليمن في تقاريرهم".

ولاحظ التقرير أن "البلد في حالة بالغة السوء، عمّا كان عليه قبل عقدين من الزمن، ويتختم على اليمن أن يجد طريقة لردم الهوة الواسعة في التحويلات من الخارج بسبب تناقص مليارات الدولارات التي يرسلها العمال تناقصاً حاداً".

وتمثّل الهدف الرئيسي من "مسح المهاجرين العائدين في اليمن" في "تشخيص الظاهرة والبحث

أعدت نتائج مسح حديث أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية وبدعم من الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية. أن عدد الداخلين إلى سوق العمل في اليمن سيزداد في السنوات القادمة، وأن عدد الوظائف الجديدة التي يتعيّن على الاقتصاد اليمني أن يخلقها "ستكون تماماً في غير المتناول".

ونبه "مسح المهاجرين العائدين في اليمن" إلى أنه "حينها لن تصبح الهجرة خياراً بل ضرورة واضطراً وذلك لجزء كبير من السكان في اليمن".

وقال إن معدّل المشاركة في قوة العمل في اليمن يقف حالياً عند 36,3% فقط، وما يقرب من 14% من السكان في قوة العمل هم عاطلون وفي صورة رئيسية في الفئة العمرية 15-24 سنة.

وبيّن التقرير أن معدّل بطالة الشباب في اليمن يرتفع ضعفين عن معدّلات العمالة للكبار، فمن يعمل من الشباب هو واحد فقط من بين خمسة شباب، وشباب واحد من بين ثلاثة شباب، وشابة واحدة في كل 40 شابة.

وذكر أن الحالة البائسة في الاقتصاد اليمني وسوق العمل هي نتاج للتغيّر في الاتجاهات السكانية، فقد تضاعف السكان الذين يقدر عددهم بـ 24,8 مليون شخص خمسة أمثاله خلال الخمسين عاماً المنصرمة ما تسبّب في أن يصبح ضغط السكان هو الملحم البارز في سوق العمل اليمني.

ويغلب على السكان الفئة العمرية الفتية وبصورة واسعة مع وجود 43% تحت سن 15، وما يزيد على 65% هم تحت سن 25، وحوالي نصف هؤلاء "48%" ليسوا في التعليم ولا في العمل وليسوا ملتحقين ببرامج تدريب.

ورأى التقرير أنه حتى وإن كان هناك تناقص في النمو السكاني فإن الضغط الديموغرافي على سوق العمل في اليمن سيتواصل بسبب الزيادة الملموسة

في السكان في سن التعليم "6-17" وخاصة السكان في سن العمل "15-64".

ولفت إلى أنه خلال العقد المنصرم ازداد عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي بحوالي 750 ألفاً. كما ازداد عدد السكان في سن العمل بحوالي 4,1 مليون شخص.

وشهد الفقر في اليمن زيادة مضمّردة ومستمرّة إلى حد أنه في عام 2014 زاد عدد المتضرّرين من الفقر على نصف عدد السكان، كما عانت نسبة مماثلة من انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن ندرة مصادر المياه وشحّتها. بينما أحدثت الحرب مزيداً من التدهور في وضع اجتماعي واقتصادي هو في الأصل متدهور.

وجاء في التقرير: "ثمة مشكلة أخرى إضافية تظهر في أن قوة العمل الشابة في اليمن لا تزال تعاني من جوانب قصور واضحة في مستوياتها التعليمية، فأكثر من نصف قوة العمل في اليمن (54,8%) لم تكمل مرحلة التعليم الإلزامي، ولا تزيد نسبة من أكملوا التعليم الثانوي على الأقل